

قطر والمكسيك والباراغواي وبابوا غينيا الجديدة يدعمون مغربية الصحراء



جددت قطر، الخميس، أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، دعمها لمغربية الصحراء وسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وكذا المبادرة الحكم الذاتي كقاعدة لأي حل واقعي لهذا النزاع الإقليمي.

وقالت السفيرة الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني، أنه «فيما يخص قضية الصحراء المغربية (...)، تعرب قطر عن دعمها لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى التوصل لحل سياسي مستدام ومتوافق بشأنه، في إطار المسلسل السياسي الجاري تحت رعاية الأمم المتحدة، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها قرار 2494 لآكتوبر 2019، بما يضمن سيادة المملكة المغربية على أراضيها».

وفي هذا الصدد، جدت سفيرة قطر التأكيد على أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تشكل «مبادرة بناءة وقاعدة لأي حل واقعي لهذه القضية». وأعربت السفيرة كذلك عن أملها في أن يساهم القرار، الذي ستعتمده اللجنة الرابعة، في الجهود الرامية إلى دعم المسلسل السياسي والتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع من أجل مصلحة جميع الأطراف، والأمن والاستقرار والتعاون البناء في المنطقة».

كما جدت المكسيك والباراغواي، أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، التأكيد على دعمهما للبحث عن «حل سياسي عادل ودائم ومقبول من جميع الأطراف» لقضية الصحراء المغربية.

وصرح ممثل المكسيك أمام أعضاء اللجنة «تجدد الحكومة المكسيكية التأكيد على دعمها لمسلسل المفاوضات الجارية للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف لقضية الصحراء»، وذلك فقا «لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة».

ويعد أن أشاد الدبلوماسي المكسيكي بجهود الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، دعا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تقدم نحو حل مقبول لدى كافة الأطراف المعنية.

كما شدد على أهمية المينورسو في الحفاظ والإشراف على وقف إطلاق النار.

من جانبها، جدت الباراغواي التأكيد على دعمها للمسلسل الجاري برعاية الأمم المتحدة والذي يهدف إلى تحقيق تسوية سياسية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وصرح ممثل الباراغواي، في هذا الاجتماع، «تؤيد الباراغواي المسلسل السياسي الجاري، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وأشاد السفير الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة كذلك «باتفاق الأطراف على تنظيم مائدة مستديرة ثالثة» من جهة أخرى، لفت ماكس هوفانين رأي انتباه اللجنة إلى انعقاد الدورة الثالثة لمنتدى المغرب-دول جزر المحيط الهادئ بالعيون، خلال فبراير الماضي. وسجل الدبلوماسي أن «إعلان العيون المعتمد يوم 26 فبراير 2020 خلال الدورة الثالثة لمنتدى المغرب-دول جزر المحيط الهادئ جدد التأكيد على مبادئ المساواة السيادة والوحدة الترابية للدول، وأقر في هذا الصدد بأن منطقة الصحراء هي جزء لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية».

في هذا الصدد «نهى المغرب على مواصلته تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين المشاركة السياسية، والنهوض بحقوق الإنسان، ومحاربة كوفيد-19 في الصحراء المغربية». كما أعرب عن دعم بلاده للمسلسل السياسي تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، الرامي إلى التوصل لحل سياسي، متفاوض بشأنه، مستدام، ومقبول من جميع الأطراف للنزاع حول الصحراء المغربية. وأضاف السفير تشجع كولر على البناء على هذا الزخم المهم، منوها «بتنظيم مائتين مستديرتين بجنيف بين الجزائر والمغرب وموريتانيا والبوليساريو».

بما في ذلك القرار 2494 المعتمد في أكتوبر 2019، والذي يؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وقابل للتحقيق ودائم وقائم على التوافق». كما أعربت بابوا-غينيا الجديدة، عن دعمها لمغربية الصحراء وللمبادرة المغربية «الحميدة» للحكم الذاتي، التي «تعزز الواقعية والتوافق من أجل حل مستدام» للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. وفي كلمة، سلط السفير الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، ماكس هوفانين رأي، الضوء على إنجازات وجهود واستثمارات المغرب في أقاليمه الجنوبية. وقال

المغرب وإندونيسيا يشكلان مرجعا للإسلام الواسطي بالنسبة للعالم العربي

يضعط به المغرب وإندونيسيا في أقصى شرق وغرب العالم الإسلامي بالاستثنائي، مبرزا أن البلدين يزخران بالكثير من أوجه التشابه ويتقاسمان التعاليم الواسطية للإسلام. وتندرج هذه الندوة في إطار سلسلة من الأنشطة للاحتفاء بالذكرى الـ60 لإرساء العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإندونيسيا. ويحدو المغرب وإندونيسيا إرادة قوية للعمل معا لتوطيد علاقتهما، مع السعي لارتقاء بالمبادلات الاقتصادية إلى المستوى الممتاز للعلاقات السياسية والدبلوماسية الثنائية.

وعلى الصعيد الدولي، ذكر بنعبد الله بموقف البلدين الثابت والحازم إزاء القضية الفلسطينية وكذا اتجاه أي قضية أخرى عادلة ومشروعة. ومن جهته، أكد مدير دار الحديث الحسنية، أحمد الخليلشي، أن قيم التعايش واحترام الاختلافات التي يدافع عنها البلدان ترسي الأساس لبناء مجتمع عالمي ينعم بالسلام. وفي مداخلة مماثلة، وصف رئيس المركز الأكاديمي الدولي للدراسات الصوفية والجمالية، عزيز الإدريسي الكبيطي الحسني، الدور الذي

الضروية لتعزيز الإسلام الواسطي في العالم». كما أبرز المسؤول الإندونيسي المكتسبات الهامة التي راكمها البلدان في مجال تكوين الأطر الدينية ومكافحة كافة أشكال التطرف والرادكالية، مشيرا إلى أن هذه المحددات المشتركة قد أسهمت بشكل متزايد في تعزيز التقارب بين البلدين على الرغم من التباعد الجغرافي. وفي ذات السياق، أشاد سفير إندونيسيا بالمغرب، هسرول أزوار، بالجهود التي يبذلها البلدان لتعزيز التعاون الثنائي في العديد

أكد المدير العام لشؤون آسيا - المحيط الهادئ- إفريقيا بوزارة الخارجية الإندونيسية، ديسرا بيرجايا، أن المغرب وإندونيسيا، اللذين يدافعان عن قيم الاعتدال والتسامح، يشكلان مرجعا للإسلام الواسطي بالنسبة للعالم العربي. وقال بيرجايا، في مداخلة خلال ندوة افتراضية، نظمت تحت عنوان «وجهات نظر الإسلام الواسطي في المغرب وإندونيسيا»، «إن المغرب وإندونيسيا، بمقارباتهما المرتكزة على الاعتدال والتسامح، يتوفران على المقومات

المنذوية السامية للتخطيط تسجل تدهور مستوك ثقة الأسر خلال الفصل الثالث من سنة 2020

جزء من مداخيلها أربا في المائة. وهكذا استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 31ر5 نقطة مقابل ناقص 30 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 29ر5 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 41ر6 في المائة من الأسر مقابل 7ر6 في المائة بتدهورها. وبذلك بقي رصيد هذا التصور سلبيًا حيث بلغ ناقص 34 نقطة مقابل ناقص 27 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 26 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، مقابل 27ر3 في المائة التي تنتظر تدهورها. وبذلك سجل رصيد هذا المؤشر، للمرة الثانية على التوالي منذ الفصل السابق، مستوى سلبي، حيث استقر في ناقص 9ر11 نقطة مقابل ناقص 4ر6 نقطة خلال الفصل السابق و12ر8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وإضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فصلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الإدخار وتطور أتمنة المواد الغذائية.



ناقص 68 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 37ر7 نقطة خلال الفصل الثالث من 2019. ومن جهة أخرى، صرحت 60ر4 في المائة من الأسر، خلال الفصل الثالث من سنة 2020، أن مداخيلها تغطي مصاريفها، فيما استنزفت 35ر6 في المائة من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار

75ر2 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 71ر8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وأضافت أن 74ر3 في المائة من الأسر، اعتبرت أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستديمة، في حين رأت 10ر8 في المائة عكس ذلك، مضيفة أن رصيد هذا المؤشر استقر في مستوى سلبي بلغ ناقص 63ر5 نقطة مقابل

نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 3ر7 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وخلال الفصل الثالث من سنة 2020، توقعت 87ر1 في المائة من الأسر مقابل 1ر5 في المائة ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 82 نقطة، مقابل ناقص

كشفت المنذوية السامية للتخطيط، أن مستوى ثقة الأسر عرف تدهورا حادا خلال الفصل الثالث من سنة 2020، وذلك حسب نتائج البحث الدائم حول الظروف لدى الأسر. وأوضحت البحث، الذي أنجزته المنذوية، أن مؤشر الثقة لدى الأسر، الذي يتكون من آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة، والبطالة، وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطور وضعيتهم المالية، استقر خلال الفصل الثالث من سنة 2020، في مستوى 60ر6 نقطة مقابل 65ر6 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق، و74ر8 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وحسب النتائج البحث فإنه خلال الفصل الثالث من سنة 2020، بلغ معدل الأسر، التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة، 55 في المائة، فيما اعتبرت 25ر6 في المائة منها استقراره، و19ر4 في المائة تحسنه.

وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 35ر6 نقطة عوض ناقص 24ر8 نقطة خلال الفصل السابق، وناقص 20ر2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية. أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 41ر5 في المائة من الأسر تدهوره و34ر3 في المائة استقراره في حين ترجح 24ر4 في المائة تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي حيث بلغ ناقص 17ر4 نقطة عوض ناقص 11ر4